مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٧٧ المعقودة يوم الجمعة،
٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٧/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير جيرمي غرينستوك	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد لنارتشيتش
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد حسمي
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩) (S/1999/1162 و Corr.1)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1999/1177)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه الجلسة الأولى لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ ديسمبر أود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم التحية، باسم المجلس، إلى سعادة السيد دانيلو تورك، الممثل الدائم لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة لعمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وإنني واثق من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق تقديرنا للسفير تورك على مهارته الدبلوماسية العظيمة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩) (S/1999/1162 و Corr.1)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1999/1177)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن طبقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/1215 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للانتقال إلى التصويت على مشروع القرار (S/1999/1215) المعروض عليه.

وما لم أسمع أية اعتراضات فسوف أطرح مشروع القرار على التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا إلى أعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يتصل مشروع القرار المعروض على المجلس بتجديد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المعروف عادة بقرار النفط مقابل الغذاء. وبعد عام ١٩٩٧ دأب المجلس على تجديد ذلك القرار بانتظام لفترات مدتها ستة أشهر باستثناء القرار المعتمد مؤخرا بتمديد أحكامه لمدة ١٥ يوما، وهو ما ثبت أنه غير قابل للتطبيق.

والنص المعروض علينا سوف يمدد أحكام القرار لسبعة أيام. وهذا التمديد القصير لسبعة أيام يجعل من المستحيل تقنيا بيع النفط، ومن المستحيل بالتالي تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بالكامل. والفترة الزمنية الدنيا اللازمة لتجهيز العقود، بموجب الآلية التي أنشأتها الأمم المتحدة، تعني أن مبيعات النفط لا يمكن أن تحدث. وهكذا يبدو أن مشروع القرار صيغ بطريقة متعمدة تجعله يحول دون تحقيق التدبير الذي يقترح القرار تحقيقه.

صحيح أننا أبلغنا بأن القضية ليست بشأن اعتماد نص إنساني ولكنها بشأن استخدام هذا التصويت لغرض آخر - لغرض ممارسة الضغط على أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بممارسة أخرى وقرار آخر. وهكذا فإن التصويت المتوقع لا علاقة له بغرضه النظري.

هل يتصور أحد أننا في مجلس الأمن يجب أن نتخذ قرارا بشأن نص نعلم أنه لا يمكن تنفيذه من الناحية العملية؟ وهل يتصور أحد أننا يجب أن نتخذ قرارا بشأن نص أسباب وجوده ترجع إلى اعتبارات لا تمت بصلة إلى غرضه؟ نحن لا نعتقد ذلك. ولهذا السبب، وبالنظر لهذه العملية الاستثنائية وغير العادية للغاية فإننا لا نرى سوى موقف معقول واحد: هو عدم المشاركة في التصويت.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أيد وفدي وصوت لصالح القرار ١٢٧٥ (١٩٩٩) الذي أذن بتمديد لمدة أسبوعين

لبرنامج النفط مقابل الغذاء للعراق، على أساس فهم واضح بأنه لا يوجد أي ربط بين اعتماده والمفاوضات بشأن مشروع القرار الجامع بشأن العراق التي يناقش بشأنها حاليا الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، تمهيدا لعرض مشروع القرار الجامع على عضوية المجلس بكاملها للنظر فيه قبل اعتماده.

لقد أوضحنا موقفنا بجلاء قبل اعتماد ذلك القرار. والواقع أننا حصلنا على تأكيدات في ذلك الوقت بأنه لا توجد أي محاولة لفرض مثل هذا الربط، وبأن العمليتين مستقلتان تماما إحداهما عن الأخرى. إننا نرحب بتلك التأكيدات، وإن وفدي، بغية فك أي ربط بين العمليتين، يكرر اقتراحه السابق لكم، السيد الرئيس، بأن تنظروا في طرح مشروع القرار الجامع على عضوية المجلس الكاملة للنظر فيه في أسرع وقت ممكن، ليتسنى لأعضاء المجلس كافة أن يقيموا المسألة ويرفعوا التقييمات والتوصيات المناسبة إلى حكوماتهم.

من المؤسف أننا يطلب منا اليوم أن نصوت على مشروع قرار آخر يمدد برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة أسبوع آخر. ومن الواضح أن الربط هنا قائم ويراه الجميع. ففترة أسبوع واحد فترة اعتباطية تقوم على افتراضات رئيسية ثلاثة ليست بالضرورة صحيحة.

الافتراض الأول هو أن المناقشات الجارية بشأن المفاوضات بين الأعضاء الدائمين في المجلس بشأن مشروع القرار الجامع بشأن العراق ستؤدي إلى الاتفاق خلال أسبوع. ويرحب وفدي بطبيعة الحال بمثل هذه النتيجة لأن هذا النجاح الكبير سييسر نظر المجلس في مشروع القرار الجامع.

الافتراض الثاني هو أنه بمجرد توصل الأعضاء الدائمين في المجلس إلى الاتفاق، فإن المجلس سيبت على الفور في ذلك القرار. ووفد بلادي لا يشارك في هذا الافتراض. وبقدر ما نرحب بالاتفاق بين الأعضاء الدائمين بشأن مشروع القرار الجامع بشأن العراق فإن وفدي على الأقل يود أن ينقل هذه النتيجة إلى حكومتي لتقوم بدراسة القضية دراسة متعمقة قبل أن تقرر ماليزيا موقفا نهائيا بشأنها. ومثل هذه العملية تتطلب بطبيعة الحال قدرا من الوقت. وهذا أمر طبيعي لأن وفد بلادي لم يكن طرفا في المفاوضات المطولة بشأن مشروع القرار.

يجب أن يتوقع المرء إجراء دراسة ومفاوضات كاملة ومفصلة بشأن مشروع القرار فيما ين أعضاء المجلس الـ ١٥ قبل البت في مشروع القرار. وإذا كان الأعضاء الدائمون قد استغرقوا خمسة أشهر للتوصل إلى الاتفاق فيما بينهم، على افتراض أنهم سيتمكنون من ذلك، عندما كانوا خمسة فقط، فمن المؤكد أن الأعضاء غير الدائمين وهم ١٠ يتوقعون أن يتاح لهم بعض الوقت للنظر في هذا الموضوع المعقد قبل أن نتقدم بملاحظاتنا واقتراحاتنا.

والافتراض الثالث هو أنه عندما يتوصل المجلس إلى اتفاق بشأن مشروع القرار الجامع فإن تنفيذه يمكن أن يبدأ فورا. وهذا إفراط في التفاؤل، لأنه لا بد من فترة فاصلة أو مرحلة انتقالية قد تطول وقد تقصر، بين اعتماد أي قرار وتنفيذه.

ولهذا يعتبر وفد بلادي تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة أسبوع إطارا زمنيا اعتباطيا ومصطنعا ومحاولة مكشوفة لإعاقة عملية التوصل إلى الاتفاق بشأن المسائل الأكبر المتصلة بالعراق، التي يتم تناولها فيما يسمى بمشروع القرار الجامع أو الشامل. إن إقرار هذا التمديد سيخلق حالة من الغموض وعدم القابلية للتنبؤ بمسار البرنامج الإنساني للنفط مقابل الغذاء بالإضافة إلى المشاكل التقنية في التنفيذ.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الجامع يؤمن وفدي إيمانا راسخا بأنه ينبغي أن يكون شاملا وأن يتضمن خطة لرفع الجزاءات وذلك في سعينا لضمان وفاء العراق بما تبقى من متطلبات نزع السلاح. والتوفيق بين الأمرين ليس أمرا يسيرا على الإطلاق ودراسة نظام الجزاءات في العراق لا يجوز فرضها أو التعجل فيها بشكل مصطنع إذا أردنا حقا أن نحقق الهدفين التوأم: التخفيف من الحالة الإنسانية الخطيرة في العراق وضمان الالتزام العراقي بالمتطلبات فيما يتعلق بما يزعم عن أسلحة الدمار الشامل المتبقية.

يؤيد وفد بلادي التمديد الفني الخالي من التعقيد لبرنامج النفط مقابل الغذاء لفترة الستة أشهر العادية. هذا التمديد لا يحمل مخاطر ويمكن تعديله إذا توصل مجلس الأمن إلى توافق آراء في أي وقت أثناء فترة تنفيذه. إن التمديد لفترة أسبوع واحد لن يخدم في نظرنا أي هدف عملي باستثناء إعطاء إدارة البرنامج العراقي فرصة لالتقاط الأنفاس لتتناول بسرعة الطلبات

المتراكمة، وفرض ضغوط مشكوك فيها على بعض الأعضاء الدائمين في المجلس. ومن الصعب من الناحية الفنية إن لم يكن من المستحيل من الناحية العملية إبرام عقود وضخ النفط في فترة قصيرة من الزمن. وريثما يتم ذلك سيخسر البرنامج ملايين الدولارات من عوائد النفط.

لهذه الأسباب، يؤسفني أن وفد بلادي لا يستطيع أن يدعم مشروع القرار المعروض على المجلس. وإذا لم يكن الأمر متعلقا بحقيقة أن المجلس يتناول مسألة خطيرة هي الحالة الإنسانية البالغة الخطورة في العراق، لصوت وفدي ضده. ولكنه في ظل هذه الظروف، سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1215 على التصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، غابون، غامبيا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الاتحاد الروسي، الصين، ماليزيا.

فرنسا لم تشارك في عملية التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١١ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. ولم يشارك عضو واحد في المجلس في عملية التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٢٨٠ (١٩٩٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تحرص الولايات المتحدة الأمريكية حرصا عميقا وثابتا على رفاه المواطنين العراقيين الذين يعيشون تحت نظام صدام حسين. وقد قمنا بدور رائد في برنامج النفط مقابل الغذاء منذ بدايته الأصلية بعد وقت قصير من تحرير الكويت في ١٩٩١. ونلاحظ بارتياح النجاح الموثق لهذا الجهد الإنساني الهام. إن النفط مقابل الغذاء أكبر جهد للمساعدة الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة. وقد أدى إلى تحقيق تحسن كبير في الظروف المعيشية للسكان المدنيين في جميع أنحاء العراق.

نعرف جميعا أن عمليات الأمم المتحدة العادية مستمرة في العراق. وعلى الرغم من قرار الحكومة العراقية مؤخرا الذي لا مبرر له بوقف إنتاج وتصدير النفط المرخص بهما فإن كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية لا تزال تصل إلى البلاد كل يوم. ولم يكن هناك أي تعطيل في المساعدة الإنسانية التي تقدم بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. ومن الأهمية القصوى أن يستمر البرنامج دون تعطيل.

لذلك السبب نثني على الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم بتمديد المرحلة السادسة من البرنامج لمدة سبعة أيام حتى ١١ كانون الأول/ ديسمبر، وهذا القرار يضمن إمكانية استمرار المساعدة الإنسانية الضرورية، بينما يستعد مجلس الأمن لاعتماد قرار شامل بشأن العراق في الأسبوع المقبل. واعتماد ذلك القرار، الذي يتضمن العديد من الأحكام الهامة ذات الصلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء سيمهد الطريق للبت في تمديد لمدة ستة أشهر للبرنامج بعد أسبوع من الآن. وسيمثل ذلك القرار ثمرة أشهر طويلة من العمل من جانب المجلس وينبغي أن يكون جاهزا قبل أن نولي اهتمامنا للترخيص بمرحلة سابعة كاملة لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

ونشيد أيضا بقيادة مكتب برنامج العراق في إدارة البرنامج وخاصة في ضوء العقبات التي أقامها النظام العراقي مؤخرا. إننا ندعو حكومة العراق إلى الكف عن المواقف التي تنم عن استهتار والتي شهدناها في الأسبوعين الماضيين، وأن تستأنف دون إبطاء إنتاج النفط وتصديره المرخص بهما، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع البرنامج خلال الأسبوع المقبل وفي المستقبل.

في الختام، أذكّر بأن برنامج النفط مقابل الغذاء كما أنشأه المجلس بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) هو تدبير مؤقت. ولم يكن الهدف منه على الإطلاق الاستيلاء على

المسؤولية الأساسية للوفاء بالاحتياجات المدنية في العراق، التي لا تزال مسؤولية حكومة ذلك البلد. وقد اضطرت الأمم المتحدة إلى اتخاذ هذا التدبير المؤقت بسبب التجاهل الصارخ الذي أبداه النظام العراقي إزاء رفاهية الشعب العراقي، وستواصل الولايات المتحدة دعم الاستمرار غير المعوق لهذا البرنامج ما دام المجتمع الدولي يرى من الضروري أن يفي بالاحتياجات المدنية الملحة التي اختارت الحكومة العراقية أن تتجاهلها.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أكد الوفد الروسي مرارا أن الحالة الإنسانية الخطيرة في العراق تتطلب الإسراع باعتماد تدابير عاجلة لتخفيف الحالة الإنسانية الخطيرة للشعب العراقي. ويجب علينا أن ننتبه إلى أن العملية الإنسانية بشكلها الراهن لا تتفق مع المهام الواسعة النطاق التي طلب منها أن تضطلع بها.

إن الهياكل الأساسية الاقتصادية - الاجتماعية في العراق تواصل الانهيار. والسلع الضرورية للحياة المدنية لا يجري إيصالها في إطار البرنامج الإنساني. وتزداد هذه المشاكل تفاقما بإعاقة عدد كبير من العقود في لجنة الجزاءات.

وفيما يتصل بالحاجة إلى تنفيذ تدابير عاجلة لتصحيح هذه الحالة، اقترح الوفد الروسي قبل أسبوعين اعتماد مشروع قرار لتمديد العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وقد عبرت أحكام مشروع القرار ذاك عن توصيات الأمين العام واستنتاجات الفريق المعني بالشؤون الإنسانية الذي يرأسه السفير أموريم، فيما يتعلق بتحسين برنامج الأمم المتحدة الإنساني. لقد تناول مشروع القرار ذاك أولا وقبل كل شيء إزالة السقف النفطي، وزيادة حصص قطع الغيار المتصلة بصناعة النفط التي تورد إلى العراق، وتبسيط الإجراءات الخاصة باستعراض العقود في لجنة الجزاءات، والتوصل إلى حل لمشكلة الاتصالات الجوية ببغداد. ومما يؤسف له أن نهجنا لم يأخذه في الاعتبار عدد من الوفود.

ونحن مضطرون لإبداء الملاحظة بأن القرار الذي اعتمده مجلس الأمن توا والذي ينص على تمديد المرحلة السادسة للعمليات الإنسانية لمدة أسبوع لا يتمشى مع واقع الحالة الإنسانية الخطيرة في العراق في الوقت الحالي. إن التنفيذ العملي لمثل هذا القرار غير الطبيعي محفوف بصعوبات واضحة كثيرة ذات طبيعة تقنية. وستؤدي هذه الصعوبات إلى معوقات خطيرة في العملية الإنسانية برمتها. إن الوفد الروسي، إذ يأخذ في الاعتبار حقيقة أن واضعي مشروع القرار لم يجدوا من الممكن مراعاة حتى التعديل البسيط ولكن المنطقي للغاية الذي اقترحته فرنسا بتمديد "تقني" أطول كان من شأنه أن يسمح بأن يستمر تنفيذ البرنامج الإنساني - فإن وفدنا ليس بوسعه أن يؤيد القرار بشكله الحالي.

وفي هذا الصدد، نود أن نعلن بوضوح أننا لا نربط بأي حال من الأحوال بين النظر في المسائل الإنسانية ذات الأولوية واستمرار العمل للتوصل إلى قرار شامل بشأن العراق. ونود مرة أخرى أن نؤكد بأن القرار الذي اتخذه المجلس لا يضع بأي حال جدولا زمنيا لإنهاء العمل بالنسبة لقرار جامع، ونحن لا نتحمل أية مسؤوليات في هذا الصدد. وبغية إيجاد مخرج من الطريق المسدود المتعلق بالعراق، لا بد لنا من التوصل إلى اتفاق حول المشاكل الكبيرة المتبقية. وهذا أمر لا نزال نفتقد إليه. والمحاولات الرامية إلى وضع أي نوع من القيود الزمنية المصطنعة في هذا الصدد أمر غير مناسب تماما.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت كندا تأييدا للقرار الذي اتخذه المجلس توا. وكنا نفضل أن نعتمد تمديدا لمدة ١٨٠ يوما ضمن المرحلة السابعة. ولكننا استطعنا أن نؤيد هذا التمديد لمدة سبعة أيام بغية إتاحة أسبوع إضافي للمفاوضات الجارية بين الأعضاء الدائمين بشأن قرار شامل.

(تكلم بالانكليزية)

إن هذه التمديدات التقنية المؤقتة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. وإذا ثبت أن أسبوعا واحدا ليس كافيا، فإننا نأمل في أن يولي جميع الأعضاء اعتبارا جادا لجعل التمديد لمدة ١٨٠ يوما في المرة القادمة.

ونحث الأعضاء الدائمين على الاستفادة من هذا الأسبوع الإضافي لتحقيق تقدم من شأنه أن يسمح بأن يعود القرار الشامل أخيرا إلى مجلس الأمن لبحثه والبت فيه.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): في ظل الظروف العادية، نحن أيضا كنا سنشعر بالسعادة لتأييد اعتماد تمديد عادي لمرحلة جديدة مدتها ١٨٠ يوما. غير أننا نعتقد بأن الظروف ليست عادية.

لقد كانت هولندا من المشتركين في تقديم واحد من ثلاثة مشاريع قرارات قدمت بشكل غير رسمي بعد دراسة الفريق المختص. وفي مرحلة معينة، تقرر إسناد هذه المسألة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين. وقد قبلنا هذا الإجراء لأننا شعرنا بأن الأعضاء الخمسة الدائمين يشكلون المؤسسة الوحيدة القادرة على تشكيل توافق في الآراء. وكان ذلك قبل نصف سنة تقريبا. والآن، يتعرض الخمسة الدائمون لضغط من الأعضاء المنتخبين وهذا أمر له وجاهته.

في ضوء هذه الظروف، نؤمن بأن تمديد المرحلة السادسة لمدة أسبوع واحد يُبقي على ذلك الضغط. وفي رأينا أيضا أن التمديد لمدة أطول سيزيل ذلك الضغط. ونحن نؤيد بقوة الإبقاء على هذا الضغط لأننا نأمل أن يفسر الأعضاء الخمسة الدائمون هذه الإشارة تفسيرا صحيحا، فيعودوا بالقرار الشامل إلى المجلس قبل ١١ كانون الأول/ ديسمبر.

وربما قيل الكثير جدا في هذه المسألة حول التمييز بين الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء العشرة المنتخبين. وإني أشعر بتردد في إثارة هذه المسألة مرة أخرة. بيد أنني أود أن أوضح أن العضو المنتخب ليس بوسعه في رأيي أن يعلن عدم اشتراكه في التصويت حول قضية هامة مثل قضية النفط مقابل الغذاء. ونحن لن يكون في مقدورنا أبدا أن نفسر هذا السلوك للوفود التي انتخبتنا.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): لقد اضطلع برنامج النفط مقابل الغذاء كتدبير مؤقت بدور كبير منذ بدء تنفيذه في تخفيف المصاعب الإنسانية في العراق. وفي نفس الوقت، ليس هناك من ينكر أن البرنامج تشوبه أيضا بعض العيوب وينبغي الاستمرار في تكملته أو تعديله بشكل حسن التوقيت في ضوء حقائق الواقع السائدة.

إننا نؤمن بأن مسألة تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة أسبوع واحد أو لمدة ستة أشهر يجب أن تتوقف أولا وقبل كل شيء على الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في العراق. كما أنها تعتمد على الكيفية التي يمكن بها تنفيذ البرنامج بشكل أيسر. وهناك اعتبارات أخرى ينبغي أيضا أن تخضع لهذا الهدف الأساسي. وعلى الرغم من أنه قد يكون لشتى الأطراف مواقف سياسية مختلفة فيما يتعلق بقضية العراق، فإن البرنامج الخاص بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمدنيين العراقيين ينبغي ألا يستخدم بأي حال كأداة لممارسة ضغط سياسي.

ومن الواضح أن القرار الذي اتخذه المجلس توا والذي يتيح تمديدا لمدة أسبوع واحد لا يقصد به تلبية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين العراقيين. كما أنه لا يساعد في تحسين كفاءة البرنامج وفعاليته. ومقصده الرئيسي هو إجبار المجلس على أن يعتمد بأسرع ما يمكن قرارا جامعا جديدا بشأن العراق. وقد ذهب بعض الأعضاء إلى حد القول بأنهم أيدوا هذا القرار من أجل ممارسة الضغط على الأعضاء الخمسة الدائمين لإنهاء مشاوراتهم بشأن القرار الجامع خلال أسبوع واحد. ونحن نندهش جدا من هذا الموقف.

لقد استمرت حالة الجمود في مجلس الأمن حول العراق قرابة عام دون قرار مع إرجاءات مطولة. والصين أيضا غير راضية تماما وتشعر بخيبة أمل إزاء هذه المسألة. ومع ذلك فإن إيعاز هذه الحالة بشكل عشوائي إلى التقدم البطيء في المشاورات الجارية بين الأعضاء الخمسة الدائمين ليس في محله. لقد كانت الضربة العسكرية الانفرادية ضد العراق في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي هي السبب الرئيسي لتعليق برنامج الأمم المتحدة للتحقق من الأسلحة في العراق. وهذه حقيقة لا تقبل الجدل.

كيف يمكننا كسر الجمود في أسرع وقت ممكن؟ هناك مثل في الصين مفاده أن من عقد العقدة هو الذي يجب أن يحلها. ويتعين على البلدان التي شنت الضربة العسكرية أن تظهر مرونة الآن.

والصين شأنها شأن الأعضاء الآخرين، تأمل بشدة أن ترى نهاية سريعة للمشاورات فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين واعتماد مجلس الأمن لقرار جديد بشأن العراق في أقرب وقت ممكن. والصين قامت وستواصل القيام ببذل جهود إيجابية لتحقيق هذا الهدف. وينبغي لنا أن نتبنى موقفا مسؤولا وأن نحاول صياغة برنامج يتوصل حقيقة لحل لهذه المشكلة. ولا يمكننا أن نقبل بالأسبوع القادم كموعد نهائي لمشاورات الأعضاء الخمسة الدائمين أو لمناقشات المجلس.

لهذه الأسباب، نعتقد أن القرار الذي يمدد برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة أسبوع واحد لا يساعد على

تحسين الحالة الإنسانية في العراق ولا يدفع قدما بالمشاورات فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين حول النص الجامع بشأن العراق. ومنذ البداية، ناشدنا الأطراف أن تسعى إلى أرضية مشتركة مع الاحتفاظ بخلافاتها وتجنب المواجهة في رسم برنامج للتمديد يلبي احتياجات المدنيين في العراق. ومن المؤسف أن الأمل الذي أعربت عنه الصين ومناشدتها لم يجدا الاهتمام والاستجابة المناسبتين.

لهذا السبب اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة الإنسانية للسكان المدنيين في العراق الناجمة عن الجزاءات العقابية أثارت قلق وفدي منذ اليوم الذي دخل فيه مجلس الأمن كعضو، ومن ثم فإن برنامج النفط مقابل الغذاء، وإن كان محدودا من حيث ما يمكن أن يحققه، يضطلع بدور كبير في التخفيف من هذه المحنة. وإننا نرى ضرورة بذل قصارى الجهد لضمان عدم إعاقة هذا البرنامج. ومن جهة أخرى ما زلنا نشعر بالمثل بخيبة الأمل نتيجة إخفاق المجلس في معالجة المسألة العراقية بشكل شامل. ولهذا السبب وافق المجلس على أن يحاول الأعضاء الخمسة الدائمون حل الخلافات فيما بينهم.

ولكنني أجد لزاما علي اليوم أن أعرب عن شعورنا بالإحباط نظرا إلى عدم توفر عزيمة واضحة حتى الآن. وبدلا من ذلك، يبدو الآن أن استمرار برنامج النفط مقابل الغذاء تهدده نفس الخلافات السياسية التي أفضت إلى هذا المأزق في السابق. وإننا نحث الأعضاء الدائمين الخمسة على التعجيل بمشاوراتهم لكي يتسنى إرجاع القرار الجامع إلى المجلس.

ووفدي كان يفضل تجديد برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ستة أشهر كاملة، بيد أننا صوتنا لصالح التمديد لمدة أسبوع واحد على أمل أن يساعد ذلك المجلس على أن يتوصل إلى نتيجة بشأن القرار الشامل.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد قال أحد الوفود إنه لا يفهم كيف يمكن لأحد أن لا يتخذ موقفا من هذا القرار.

إنني أرى أن من السهل فهم ذلك عند الاستماع إلى وصف ذلك الممثل للمأزق الذي واجهه لدى إعرابه عن اهتمام وفده بالاعتبارات الإنسانية وبالحصول على تمديد لمدة ستة أشهر. لكن وفده يؤيد في الوقت ذاته ممارسة الضغط من قبل الأعضاء الآخرين في المجلس. وهكذا واجه وفده مأزقا.

وبغية تجنب هذه المآزق على وجه التحديد، التي تفضي إلى حلول غير معقولة، أعتقد أنه كان ينبغي عدم طرح هذا القرار للتصويت عليه. وأود أن أوضح أنه في بعض الحالات النادرة ينبغي ألا تطرح للتصويت نصوص نعرف أنها لن تنفذ، ولا تعزز بالتالي هيبة المجلس. ويجب أن نعرف كيف نقاوم اتخاذ مواقف حتى لا نشارك في ممارسة قد أقول إنها غير قابلة للتطبيق من الناحية العملية.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أتكلم مرة أخرى، ولكنني أردت أن أوضح أن عدم المشاركة في التصويت ممارسة نادرة جدا، وأن هذا التدبير غير العادي لم يلجأ إليه إلا عدد قليل جدا من الأعضاء غير الدائمين.

في الجمعية العامة قال وزير خارجيتي، إنه قد يكون من المفيد أن نبدأ في البحث عن طريقة يمكن أن يعبر بها الأعضاء الدائمون عن مواقفهم السلبية تماما دون أن يضطروا إلى استخدام حق النقض وكنا نأمل ببساطة أن نرى مثالا لهذا الإجراء، يقول فيه عضو دائم "لا" دون أن يستخدم حق النقض. وكنا نأمل أن نشهد العنصر الجديد هذا يستحدث اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

— — — — —